



# لا يمكن الصمت أمام الإرهاب وَمُجْدِيهِ

تعيش فرنسا منذ أيام على وقع فاجعة جمّة بعد أن تمّ اغتيال أستاذ تعليم ثانوي ذبحا في وضوح النهار على بعد بعض مئات الأمتار من معهده وعلى مرأى ومسمع من المارة حتى أن البعض منهم تصوّروا أن الواقعة تمثيلية نظرا لغضاعة المشهد ووحشية الهجوم.

بعد دقائق من الحدث المريع أقدم مقترفه على تبنيّه على الموقع الاجتماعي تويتر معللا جريمته الشنعاء بعرض الأستاذ المعدم رسما ساخرا للرسول محمد كان نشره سببا في العملية الإرهابية التي تعرّضت إليها صحيفة شارلي إبدو الفرنسية منذ خمس سنوات مضت وأردف الوحش تبنيّه بنشر صورة للرأس المقطوع وكأنه لم يكتف بشناعة فعله فتباهى علنا بما لا يمكن لإنسان مكتمل المدارك العقلية حتى أن يتصوره.

لم يكن من الصعب على قوات الأمن الفرنسية أن تتعرّف حالا على هوية المجرم فكان تدخلها أنيا وأسفر على تبادل إطلاق النار والقضاء على المجرم رميا بالرصاص. هذه هي الرواية المجردة للحادثة الشنعاء. ومن هنا تهاطلت ردود الفعل تحت تأثير الصدمة النفسية والمشاعر المتفاقمة.

لم تخل ردود الفعل والتصريحات المتعددة من وصف العملية الإجرامية بالإرهاب وربطها بالاسلام ونادت السلطات الفرنسية برفض فرنسا حكومة وشعبا ومجتمعها مدنيا ومؤسسات كل أنواع الرجعية والظلامية وذكرت بقوة بالتزامها بعلوية القانون واحترامها لمبادئ حرية التفكير والتعبير والمعتقد ووقوفها القوي أمام كل محاولات

جر المجتمع الفرنسي إلى الورا. وفي نفس الوقت ارتفعت أصوات فاعلة ومؤثرة في الفضاء الفكري والاعلامي الفرنسي، من بينها ذكرا لا حصرا «الفيلسوف» المنحاز سياسيا برنار انري ليفي للخلط بين الجريمة والإرهاب والإسلام والمناداة لكل وسائل الاعلام بنشر الرّسم الساخر موضوع النزاع على صفحاتها الاولى «دعما لمبدأ حرية الاعلام» وفي تلك النداءات إثارة ورمي للزيت على النار بعيدا عما يحتاجه الوضع من رصانة وتهذبة للعواطف المتأججة وبحث عن سبل التّواصل والتعايش السلمي.

وما يزعج في خضم غوغاء هذه التدخلات والتصريحات هو غياب مواقف المفكرين العرب والمسلمين القاطنين بفرنسا وأوروبا ولكن أيضا غياب المواقف الرسمية للدول العربية والإسلامية ذات الجاليات الكبرى المرتكزة في أوروبا وكان من الواجب أن تعبر جميع هذه الأطراف بكل تلقائية

ووضوح تام عن رفضها لكل أشكال العنف والإرهاب والظلامية وان تدين بكل قوة مثل هذه الجرائم اللا إنسانية وأن تجد العبارات الصادقة والصريحة للتعبير على تضامنها وتمسكها بالقيم العالمية للإنسانية ورفضها للتلاعب بمشاعر المواطنين المنهكين اقتصاديا واجتماعيا والمتعبين من آثار الجائحة العالمية وتأثيراتها السلبية على المشاعر والصحة النفسية وأن تدعو إلى تهدئة الخواطر وتعميق الحوار الرصين بين الثقافات والحضارات مع تثمين مشتركها واحترام ما اختلف بينها.

ولأسف ترتفع في تونس أصوات تدعي تمثيل الشعب لتفسير وتبرير المواقف اللا مقبولة والدعوة بضعيف التستر إلى تسليط أشد العقاب (موعزة بحلال الذبح) على كل من أساء للرسول محمد صلى الله عليه وسلم وهي بتلك النداءات تؤجج الاحتقان بين الشعوب وتزرع المزيد من الكراهية والعنصرية وتخالف ما جاء به الدستور والقانون فتحضع لا ما حالة للفصل 31 من القانون الأساسي عدد 26 لسنة 2015 المؤرخ في 7 أوت 2015 والمتعلق بمكافحة الإرهاب وغسل الأموال.

ومن نكد الدنيا أن يسكت عدد من الجهات الرّسمية لتونس الثورة، تونس الحرية، تونس الديمقراطية، تونس المرهقة من أفة الإرهاب أمام هذه المواقف المشينة والرّاعية للإجرام والإرهاب وكأنها لا ترغب في فقدان ودها وولائها إن لم تكن تشاطرها الرّأي والتحليل.

تأخرت المواقف إن لم تغب عسى ألا يغيب القضاء وتطبيق القانون.